بـــابَ الموصـــول

(فـائـدة) : قـال ابن يعيش : أكثـر النحـــويين سمّي صلة الموصول صلة . وسيبويه يسمّيها حَشْواً أي أنها ليست أصلاً ، وإنما هي زيادة يتمّ بها الاسم وتوضّح معناه .

وقـال الأندلسي : الصّلة تقـال بالاشتـراك عندهم على ثـلاثة
[٤١/٢] أشياء ، صلة الموصول / وهذا الحرف صلة أي زائد ، وحرف الجرّ صلة بمعنى وصلة ، كقولك : مررت بزيد فالباء صلة أي وصلة .

[تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهر ومنويّ]

(فائدة) : ذهب قـوم إلى أن تعريف المـوصولات بـالألف واللام ظاهرة في : الّذي والّتي ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، ومنويّة في : « مَنْ » و « ما » ونحوهما .

والصحيح أن تعريف الجميع بالصّلة . ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل . قيل يعرّف بالخطاب . وقيل : باللام المحذوفة [١] وكأنّ « يا » أُنِيبتْ مَنَابَهَا .

قال الأبذي في (شرح الجُزولية) : وهو الصحيح ألا ترى أنك تقول : أنت رجل قائم ولا يتعرّف رجل بالخطاب ، فكأن يا رجل في الأصل يجتلب له « أل » التي للحضور ثم اختصرت ، ولـذا ألزمت

(١) المراد: أل التعريفية

« يا » ، ولم تحذف لئلاّ يتوالَى الحذف ، ولأنها صارت عوضاً . انتهى .

ضابط [في حذف العائد]

قال ابن الصائغ[1] في (شرح الألفية) : تلخيص القول في حذف العائد أن يقال : إمّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

إن كان مرفوعاً فإما أن يكون مبتدأً أو غيره .

إن كان غير متبدأ لم يجز الحذف .

وإن كان مبتدأ ،فإما أن يعطف عليه أو يعطف على غيره،وأمّا لا.

في الأول لا يحذف .

والثاني إمّا أن يصلح ما بعده للصّلّة أو لا .

في الأول لاحذف .

والثاني: إما أن يقع صَدْراً وإمّا لا ، بأن تسبقه «لولا » أو «ما » .

في الثاني لا حذف .

والأول إما أن تطول الصّلة أو لا .

الثاني يجوز في «أيّ » لا في غيرها .

(١) في ط : ابن الصباغ « تحريف . وابن الصائغ محمد ابن عبد الرحمن بن علي الشيخ شمس الدين ، له شرح ألفية ابن مالك في غاية الحسن والجمع والاختصار . انظر البغية ١/ ١٥٥ .

والأول يجوز مطلقاً .

وإن كان منصوباً، فإمّا بِفِعْل أو وَصْف ،وإما بغيرهما .

إن كان بغيرهما لم يَجُز الحذف .

وإن كان بهما فإما مُتّصل أو[1] منفصُل .

المنفصل لا يحذف .

والمتصل إما أن يكون في الصلة ضمير غيره أو لا .

إن كان ضمير غيره لم يحذف .

وإلا فإن كان من باب كان لم يحذف وإلا حذف .

وإن كان مجروراً فإما باسم أو بِحَرْفٍ .

إن كان باسم فإمّا وصف أو غيره .

إن كان غير وصف لم يحذف .

وإن كان وصفاً فإما عامل أو لا .

إن لم يكن عاملاً فلا حذف ، وإلا جاز الحذف .

وإن كان بحرف فإما أن يكون الموصول مجروراً أو لا

إن لم يكن فلا حذف .

وإن كان فإما بحرف أو غيره . إن كان بغيره فلا حذف .

(١) في ط : «ومنفصل» بالواو .

وإن كان بحرف / فإما أن يماثل جارّ الضمير لفظاً ومعنى وعاملاً [٤٢/٢]
أوْ لا .

إن لم يماثله لا يحذف .

وإن ماثله في ذلك كله جاز الحذف . انتهى .

وكتب بعض الفضلاء الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم :

أيـا تاجَ دين الله والأوحـد الّذي تسنّم مَجَـدْاً قَـدْرُه ذِرْوة العُـلا
وجامع أشتـات الفضائـل حاويـاً مَدى السّبق حلّالاً لما قد تَشَكّلا
وبحـرَ علوم في رياض مكـارمٍ أبي حـالـة التسـآل إلاّ تَسْلُسـلا
لعلّك والإحسـان منـك سجيَّـةٌ . وأوصافك الأعلام طاولْن يَـذْبُلا
تـعـدّد لي نَظْماً مواضِع حَذْف ما يعود على الموصول نَظْماً مُسَهّلا
وأكثر من الإيضاح واعْذُر مُقَصِّراً وعِشْ دائم الإقبال تَرْفُل في الحُلا

فأجابه :

ألا أيها المولى المجلّي قَـرِيضهُ إذا راح شعر النّاس في البيد فَسْكلا
وجالي أبكار المعاني[1] عـرائساً عليها من التنميق ما سَمّج[2] الحلى
ومُسْتَنْتِجِ الأفكار تُشْرِق كالضّحى ومُسْتَخْرِج الألفاظ تُجْلب كالطّلا
وغارِسُ مِنْ غَرْس المكارم مُثْمِراً وجاني من ثمر الفضائل مـا حَلا

(١) في ط فقط : « المعالي » باللام
(٢) في القاموس: « سمج »: سَمُجَ كـ« كَرُم» سماجة قَبُح . وسمّجه تسميجاً .

كتبت إلى المملوك نَظْماً بمدحه ... ووصفك في الآفاق ما زال أَفْضَلا
وأرسلت تبغي نَـظْمه لمسـائـلٍ ... ومن عجب أن يسأل البحرُ جَدْولاَ
فم يَسَـعِ المملوك إلّا امتثـالــه ... وتمثيل ما ألوي وإيضاح ما جَلا
ولم يألُ جُهداً في اجتلاب شديدةٍ ... ومَنْ بذل المجهود جُهْداً فما ألا [1]
فقلت وقد أهديت فَجْراً إلى ضحى ... وسؤلاً إلى بحر وسحقاً لذي ملا
إذا عائد الموصول حاولت حذفه ... فطالع تجد ما قد نَظَمْتُ مفصّلا
فما كان مـرفوعـاً ولم يـك مبتدا ... فَأَثْبِت وأما الحذفُ فاتْركه واحْظَلا
وإن كـان مرفـوعـاً ومبتـدأ غـدا ... وفي وصل أيّ صدراً احْذِف مسهّلا
بشـرط بناء أي وأمـا إن أعـربت ... فقيـل بتجويـز لحـذف وقيـل لا
[٤٣/٢] وإن يك ذا صَدْر لـوصْلة غيرهـا ... وطالت فإن لم يصلح العجزُ موصلا /
فدوَنك فاحذفه وإن لم تَطل فقد ... أجيز على قول ضعيفٍ واخمـلا
وشاهد ذا فاقرأ تماماً على الّذي ... وأحسنُ [2] مرفوعاً لذا نَقْل مَنْ تلا
وأثبته مَحصوراً كـذا أن نفيت ما ... تميم كجاء اللّذ ما هو ذو ولا [3]
وفي حذفه خُلْفٌ لَدَى عطف غيره ... عليه ومنع الحذف في عكسه انجلا
وما كان مفعولاً لغير ظَنَنت وهْـــــو متّصل فاحذفه تَظْفر بـالاعتلا
ويُشْرَط في ذا عودهُ وحـده فإن ... يعد غيره فالحذْف ليس مُسَهّـلاً
وهذا إذا الموصول لم يَكُ ال فإن ... يكنها فلا تحذف وقد جـا مقلّلا

---

(١) ما ألا : أي ما قصّر .
(٢) يشير الى قوله تعالى : ﴿ تماماً على الذي أحسن ﴾ الأنعام / ١٥٤ .
(٣) أي جاء الذي ما هو ذو ولاء .

وما كان خَفْضاً بالإضافة لفظه ومعناه نصبٌ كان بالحذف أسْهلا
وخافضهُ إن ناب عن حرف مصدر وفعل فلم يحذفه أعني السموءلا
كقولك تتلو فاقض ما أنت قاضٍ[1] أو فإن كان مجروراً بحرف قد أعملا
وموصوله أَحْجى لذلك فاحْذِفَن إذا ما استوى الحرفان ياحَاوِيَ العُلا
واعني بـه لفظاً ومعنى ولم يكن فديتك حرف العائد الحصر قد تلا
ولم يـك أيضاً قـد أقيم مقام مـا غدا فاعلاً فاسمـع مقالي ممثّـلا
ويشرب مما يَشْربون[2] وإن غدا تساويهما في اللفظ مُنْفرداً حَلا

بـــاب المعرف بالأداة

ضابط [في تقسيم اللام]

قال في (البسيط) : تنقسم اللاّم إلى تسعة أقسام :

أحدها : لتعريف الجِنس نحو قولهم : الرّجل خيرٌ من المرأة إذا قُوبِل جنسُ الرّجال بجنس النّساء ، كان جنس الرجال أفضل ، وإلاّ فكم من امرأة خيرٌ من رجل .

الثـاني : لتعـريف عهــد وجـودي بين المتكلّم والمخــاطب

---

(١) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ فاقْضِ ما أنت قاض ﴾ ط /٧٢.
(٢) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ ويشرب مما تشربون ﴾ ، المؤمنون / ٣٣.

كقولك :قدم الرجل ، وأنفقتُ الدِّينار لمعهود بينك وبين المخاطب. وفي التنزيل : ﴿ كما أرْسلنا إلى فِـرْعون رَسـولاً ، فعصى فرعـونُ الرّسول ﴾[1] ، وقوله : ﴿ أنْ جَاءَهُ الأعمى ﴾[2] ، لأن المراد بـه عبد الله بن أم مكتوم . / . [٢/٤٤]

الثالث : لتعريف عهد ذِهْنيّ كقولك : أكلت الخُبْز ، وشَرِبْتُ الماء ، ودخلت السوق ، فإنه لا يمكن حمله على إرادة الجنس ، ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلّم والمخاطَب ، فلم يبق إلّا حملُهُ على الإشارة إلى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذّهن، إلّا أن هذا التعريف قريبٌ من النّكرة ، لأن حقيقـة التّعريف ، إنمـا يكون باعتبار الوجود ، وهو باعتبار الوجود نكرة ، لأنه لم يَقْصِد مسمًّى معهوداً[3] في الوجود ، ولهذا قال المحقّقون : إن نحو قوله :

٣٠٤= * ولقد أمرّ على اللئيم يسبني[4] *

(١) المزمل / ١٥ ، ١٦ .
(٢) عبس / ٢ .
(٣) في ط فقط : « معهود » تحريف .
(٤) لرجل من بني سلول . وتمامه :
* فمضيت ثُمّتَ قلت لا يعنيني *
من شـواهـد : سيبـويـه ١/٤١٦ ، وشـرح شـواهــد المغنى للسّيـوطيّ ١/٣١٠ ، والـخـزانــة ١/١٧٣ ، ٥٢٨ ، ٢/١٦١ ، ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ ، ٣/٢٣٢، ٤/١٠٤، والخصائص ٣/٣٣٠، ٣٣٢، والتصريـح ٢/٢١١،وهمع الهوامع والدرر رقم ١٠، ١٦٢٢، والأشموني ١/١٨٠، ٣/٦٠ ، ٦٣ .

صفة لكونه لم يقصد مسمى معهودًا في الوجود .

الرابع : لتعريف الحضور كقولك : هذا الرجل ، وهو يصحب اسم الإشارة .

وقياس يأيّها الرّجل وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور لوجود القصد إليه بالنّداء .

الخامس : أن تكون بمعنى الذي إذا اتّصلت باسم فاعل أو اسم مفعول .

السادس : أن تكون عِوَضاً عن تعريف الإضافة نحو: مررت بالرّجل الحسن الوجه ، فالقياس أن لا تجتمع الألف واللام وا لإضافة إلا أن الإضافة لَمّا لَمْ تُعَرف احتيج إلى الألف واللام ليجري صفةً للمعرفة السابقة.

السابع : أن تكون زائدة في الاعلام .

الثامن : ان تكون تحسينيّة والتعريف بغيرها كلام[1] الّذي والتي .

التاسع : أن تكون لِلّمْح .

قال واعلم أن أقوى تعريف اللاّم الحضور ، ثم العهد ، ثم الجنس .

---

(١) في ط : « كلام والذي والتي » بزيادة اللام قبل الذي ، تحريف واضح .

وقال المهلّبيّ :

تعلم فللتّعـريـف ستّـة أَوْجـه إذا لامُـهُ زيدت إلى أول الإسمِ
حضـورٌ وتفخيمٌ وجِنْسٌ ومَعْهَـدٌ ومعنى الّذي ثُم الزيادة في الرّسْمِ

[فائدة في فينة]

(فائدة) : فينة اسم من أسماء الزّمان معرفة .

قال ابن يعيش وهو معرفة عَلَم ، فلذلك لا ينصرف تقول : لقيته فَيْنةَ بعد فَيْنةَ أي الحينَ بعد الحين .

وحكي أبو زيد : الْفَيْنَةَ بعد الْفَيْنَة بالألف واللام ، فهذا يكون مما اعتقب عليه تعزيفان : أحدهما / بالألف واللّام ، والآخر بالوضع والعلميّة . وليس كالحسن والعبّاس، لأنه ليس بصفة في الأصل . ومثله قولهم للشمس : إلاهة ، وإلإلاهة في اعتقاب تعريفين عليه . [٢/٤٥]

وأسماء العدد معارف أعلام . وقد يدخلها الألف واللام فيقال الثّلاثة نصف السّتة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان .

وذكر ابن جنّي في « الخصائص » الأوَّلَ، وقال : وهو كقولك :شَعُوب، والشّعوب للمنيّة، ونَدَرَي والنّدري[1] .

وذكر المهلّبي من ذلك : غُدْوة والغُدوة ، ونَسْر والنّسْر .

---

(١) في القاموس : « ندر » : « ولقيته نذْرةً وفي النّدرتين مفتوحتين ، وندرَى ، وفي ندرَى والنّدَرَى محرّكات .

بـــاب المبتـــدأ والخَبـــر

قال ابن يعيش : ذهب سيبويه وابن السّراج : إلى أنّ المبتدأ والخبـر هما الأصـل . والأوّل في استحقـاق الـرّفـع وغيـرهمـا من المرفوعـات محمولٌ عليهمـا ، وذلك لأن المبتـدأ يكون معـرًى من العوامل اللفظيّة ، وتعرّي الاسم من غيره في التّقدير قبل أن يقترن به غيره .

قال : والّذي عليه حُذّاق أصحابنا اليوم أن الفاعل هو الأصل ، لأنّه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام من حيث كان تكلّف زيادة الإعراب إنما احْتُمِل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لَبْسٌ ، فالرّفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللّذَيْنِ يجوز أن يكون كلُّ واحدٍ منهمـا فاعـلاً ومفعولاً .

ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمْرٍ يُخْشى التباسُهُ ، بل لِضَرْبٍ من الاستحسان ، وتشبيه بالفاعل من حيث كان كلُّ واحد منهما مخبراً عنه ، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ، ولذلك رفع المبتدأ الخبر .

[المبتدأ الذي ليس له خبر]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : قولنا : أقائم الزيدان ، وما ذاهبٌ أخواك مبتدأ ، ليس له خبر لا ملفوظٌ به ولا مُقَدّر .

قال ومن المبتدآت التي لا خبر لها أيضاً قولهم : أقلُّ رَجُلٍ يقول ذلك ، فأَقَلُّ مبتدأ لا خبر له ، لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قلّ رجلٌ يقول ذاك . ويقول ذاك صفةٌ لرجل وليس بخبر بدليل جَرْيه على رَجُلٍ في تثنيته وجمعه .

وكذلك قولهم : كلّ رجل وضيعته ، فإنه لا خبر له على أحد الوجهين وكذلك قولهم : حسبك / مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين [٤٦/٢] لكونه في معنى : اكتف . وكذلك قول الشاعر :

٣٠٥= غَيْرَ مَأْسُوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضي بالهمّ والحَزَنِ[1]

ومثله قول الآخر :

٣٠٦= غيرُ لاهٍ عِداك فاطَّرِحِ اللهْوَ ولا تَغْتَرِرْ بعارضِ سِلْمِ[2]

---

(١) لأبي نواس . وبعده :

إنما يرجو الحياة فتىً عاش في أمْنٍ من المِحَنِ

من شواهد : ابن عقيل ١/٨٩ ، والخزانة ١/١٦٧ ، والأشموني ١/١٩١ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢.

(٢) من شواهد : المغنى ٢/٧٥٣ ، والأشموني ١/١٩١ .

فغيرُ في البيتين مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين ، لأنه محمول على « ما » ، كأنه قيل : ما يؤسف على زَمَنٍ، كما في قولهم : ما قائم أخواك .

قاعدة [في أن أصل المبتدأ التعريف ، والخبر التنكير]

أصل المبتدأ أن يكون معرفةً ، وأصل الخبر أن يكون نكرةً ، وذلك،لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، فإن أفاد جاز .

مسوّغات الابتداء بالنّكرة

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (المغني)[1] : لم يعوّل المتقدّمون في ضابط ذلك إلّا على حصول الفائدة .

ورأى المتأخّرون : أنه ليسِ كُلّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فَتَتبّعوها ، فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ ، ومن مُكْثِرٍ مُوردٍ ما لا يصّح ، أو معدّد لأمور متداخلة .

قال والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور :

أحدها : أن تكون موصوفة لفظاً نحو : ﴿ **وأَجَلٌ مُسمًّى**

(١) انظر المغنى ٢/ ٥٢٠ ـ ٥٢٥ .

عنده ﴾[١] ، ﴿ ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[٢] وتقديراً نحو : السَّمْنُ منوان بدرهم، أي منه، أو معنىً نحو : رُجَيْلٌ جاءني، لأنه في معنى رجلٌ صغيرٌ .

الثاني : أن تكون عاملة إمَّا رفْعاً نحو : « قائم الزيدان » عند من أجازه ، أو نَصْباً نحو : « أمر بمعروف صدقة » ، أو جَرْاً نحو : « غلام رجل جاءني » .

الثالث : العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مِمّا يسوغ الابتداء به نحو ﴿ طاعةٌ وقول معروف ﴾[٣] ، أي أمثل من غيرهما ونحو : ﴿ قَولٌ / معروفٌ ومغفرةٌ خَيْرٌ من صَدَقَةٍ يَتْبَعُها أذىً ﴾[٤] . [٤٧/٢]

الرّابع : أن يكون خبرها ظَرْفاً أو مجروراً . قال ابن مالك : أو جملة نحو: « وَلَدَيْنا مزيدٌ ﴾[٥] ، ﴿ لِكُلّ أَجَلٍ كِتابٌ ﴾[٦] ، قَصدك غُلامُهُ رَجُلٌ .

الخامس : أن تكون عامّة، إما بذاتها كأسماء الشّرط

(١) الأنعام / ٢ .
(٢) البقرة /٢٢١ .
(٣) محمد /٢١ .
(٤) البقرة /٢٦٣ .
(٥) قّ /٣٥ .
(٦) الرعد /٣٨ .

والاستفهام ، أو بغيرها نحو : « مَا رَجُلٌ في الدّار ، » و« هل رَجُلٌ في الدّار » ؟ و« أَإِلَهٌ مع الله» ؟[1] .

وفي « شرح منظومة ابن الحاجب » له : أن الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو : « أَرَجُلٌ في الدّار أم امرأة ؟ » كما مثل في (الكافية) وليس كما قال .

السادس : أن يكون مراداً بها الحقيقة[2] من حيث هي نحو : رَجُلٌ خير من امرأةٍ ، وتَمْرَةٌ خيرٌ من جَرَادةٍ .

السابع : أن تكون في معنى الفعل ، وهو[3] شامل لنحو : عجبٌ لزيد . وضبطوه بأن يراد بها التعجّب ، ونحو :﴿ سلامٌ على إلْ ياسين ﴾[4] ، و ﴿ وَيْلٌ لِلمُطَفِّفين ﴾[5] . . وضبطوه بأن يراد بها الدّعاء .

الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنّكرة من خوارق العادة نحو : شجرة سجدت ، وبقرة تكلّمَت .

التاسع : أن تقع بعد «إذا » الفجائية نحو : خرجت فإذا رَجُلٌ

(١) النمل ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.
(٢) في المغنى ٢/٥٢٢ : « صاحب الحقيقة » .
(٣) في المغنى ٢/٥٢٢. و« هذا » مكان : « وهو » .
(٤) الصافات / ١٣٠. وفي ط « آل » .
(٥) المطففين /١ .

بالباب .

العاشر : أن تقع في أول جملة حالية نحو :

٣٠٧= * سرينا وَنْجمٌ قَد أضاء[١] *

٣٠٨= * وكُلّ يوم تَراني مُدْيَةٌ بيدي[٢] *

وبهذا يُعْلَمُ أن اشتراط النحويّين وقوع النّكرة بعد واو الحال ليس بلازم

ونظير هذا الموضوع قول ابن عصفور في « شرح الجمل » : تكسر إنّ إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنّما الضّابط أن تقع في أول جملة حاليّة بدليل قوله تعالى : ﴿ **وَما أَرْسَلْنا قبلك من المُرْسَلِين إلّا إنهم ليأكلون الطّعام** »[٣] . انتهى .

وقد ذكر أبو حيّان في أرجوزته المسماة (بنهاية الإعراب في عِلْمي التّصريف والإعراب) جُملة من المسوّغات ثم قال :

---

(١) قطعة من بيت لقائل مجهول، وهو بتمامه :

سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاء فَمُذْ بدا　　مُحيّاك أخفى ضَوْءُهُ كُـلّ شارِق

وفي ط : « شربنا » بالشين ، تحريف .

وهو من شواهـد : ابن عقيل ١/٩٩ ، والمغنى ٢/٥٢٣ ، والأشمـوني ١/٢٠٦ ، والهمع والدرر رقم ٣٢٦ .

(٢) قائله مجهول ، وصدره :

* الذئب يطرقها في الدهر واحدةً *

من شواهد : المغنى ٢/٥٢٣ .

(٣) الفرقان / ٢٠ .

وكـلّ مـا ذكـرت في التّتميم يَـرْجِـع للتخصيص والتّعميم / [٤٨/٢]

وقال المهلبي في (نظم الفرائد) :

وقَـعَ الإبـتـداءُ بـالـتّـنـكـيـر في ثمـانٍ وأربـعٍ لِـلْخبـيـرِ
بـعـد نَفْيٍ أَو جَـوابٍ لِنَـفْيٍ أو لمعنـاه مـوجبـاً كـالـنـظَّيـرِ
ثم إن كنت سـائـلاً أو مجيبـاً لـسـؤال وسـابـقٍ مـجـرورِ
ثم مـوصـولـة بمـن وإذا مـا رفعت ظـاهـراً لَـدى مستخير
ولـمـعـنى تـعـجّـب أو دعـاء أو عـمـوم ونعـتهـا لـلبصـيـر

وقال أيضاً :

قد جاء ما أغني وسدّ عن الخبر في حذفه وزوالـه في اثني عشرْ
حـالٌ وشرطٌ أو جـوابُ مسائـلٍ أو حـالِفٌ بـرّ ومعمـول الخبـرْ
وجـواب لـولا ثم وصف بعـده أو فاعل أو نقض نفي في الأثـرْ
أو في سؤال في العموم وواو مع وحديث معطوف كفـانا مَنْ غَبَـر

مثال الحال : أَكْثَرُ شُرْبِي السّويق ملتوتاً

والشرط : سروري بزيد إن أطاعني، أي ثابت إذا أطاعني ، حُذِف الخبر فَأَقيم الشّرط مقامه .

والجواب لسؤال: زيدٌ، لمن قال : مَنْ عندك ؟ .

وجواب القسم : لعمْرُ الله لَأَفْعَلَنّ .

ومعمول الخبر : ما أنت إلا سَيْراً أي تسير سيراً .

وجواب لولا : لولا زيد لأكرمتك .

والوصف : أقلُّ رجل يقول ذلك، فـ «يقول» في موضع خفض صفة لِرَجُل ، وقد سدّ مسد الخبر .

والفاعل : أقائم الزيّدان .

ونقض النّفي : بلى زيد، لمن قال ما عندي أحد .

والسؤال في العموم : هل طعام، أي عندكم .

وواو مع : كلّ رجل وضيعتُهُ .

والعطْف :

٣٠٩= نَحْنُ بِما عِنْدَنا وأَنْتَ بما عِنْـدك راضٍ[1] . . . . . .

---

(١) البيت بتمامه :

نحن بمـا عِنْدنـا وأنت بمـا عنـدك راضٍ والـرّأي مُخْتَلِفُ

من قصيدة لقيس بن الخطيم ، ديوانه / ١١٥ ، وفي هامشه ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقد نفاها أيضاً الأغاني ١٩/٣ ، ٢٠ طبع دار الكتب المصرية .

والبيت من شواهد : سيبويه ٣٨/١، وابن الشجري ٣١٠/١ والمغنى ٦٨٧/٢ ، والعيني ٥٥٧/١ ، والخزانة ٢٨٩/٢ ، ١٩٠، والأشموني ١٥٢/٣، والهمع والدرر رقم ١٥١٨ .

ضابط [في أن المبتدأ لا يعطف عليه خبره إلاّ بالفاء]

قال ابن الدّهان في (الغرّة) : المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتّة إلاّ بالفاء في موضعين : أحدهما يلزمه الفاء ، والآخر لا يلزمه الفاء .

فأمّا الذي يلزمه الفاء ففي موضعين :

أحدهما : في بعض الخبر ، وهو أن يكون المبتدأ شَرْطاً جازماً بالنّيابة ، وجزاؤه جملة اسميّة أو أمريّة أو نهيّيّة نحو : « مَنْ يأتني فله درهم » / ، ﴿ ومَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منه ﴾[1] ، ﴿ ومَنْ يَتوكّل على اللهِ [٤٩/٢] فهو حَسْبُه ﴾[2] .

والثاني : قولهم : أمّا زيدٌ فقائم

فأمّا الّذي يجوز دخول الفاء في خبره ، ولا يلزم فالموصولُ والنّكرة الموصوفة إذا كانت الصّلة أو الصّفة فعلاً أو ظرفاً نحو : ﴿ وما بِكُم مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾[3] والّذي يأتيني فَلَهُ درهم ، ﴿ واللّذان يَأْتِيانِها مِنْكم فآذوهما ﴾[4] ، وكلُّ رجل يأتيني فله درهم .

---

(١) المائدة / ٩٥.

(٢) الطلاق /٣.

(٣) النحل / ٥٣ .

(٤) النساء / ١٦ .

[وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في (تذكرته) : قال أبو الخصيب الفارسِيّ نحويٌّ من أصحاب المبرّد في (كتاب النوادر) له : اللّيلَة الهِلالُ» ليس في الكلام شخصٌ خَبره ظَرْفٌ من الزّمان إلّا هذا ومثله قوله :

٣١٠= * أكل عام نَعَمٌ يحوونه[1]

ضابط [في روابط الجملة بما هي خبر عنه]

روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة :

الأول : الضّمير وهو الأصل .

الثاني : الإشارة نحو : ﴿ ولباس التّقوى ذلك خَيْرٌ ﴾[2] .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظة نحو : ﴿ الحاقّة ما

---

(١) بعده :

* يُلْقِمُهُ قَوْمٌ ويَنْتِجونَهُ *

وفي ط : « تحوونه » بالتاء .

وقد استشهد به في اللسان : « نعم » على أنّ « النَّعَم » إذا أفردت لم يريدوا بها إلا الإبل ، فإذا قالوا : الأنعام أرادوا بها الإبل والبقر، والغنم ،واستدل بهذا الشاهد أيضاً على أن النّعم يذكّر .

(٢) الأعراف / ٢٦ .

الحاقّة ﴾[1]

الرابع : إعادته بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبد الله ، إذا كان كُنيةً له .

الخامس : عموم يشمل المبتدأ نحو : ﴿ والّذين يُمَسِّكُون بالكتاب وأقاموا الصّلوة ، إنّا لا نُضيع أجْر المُصْلِحين ﴾[2] .

السادس : أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة حاليّة منه أو بالعكس نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ أنّ الله أنزل من السّماء ماءً فَتُصْبحُ الأرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[3] .

٣١١=وإنسان عَيْنِي يَحْسُرُ الماءُ تارةً فيبدو وتاراتٍ، يَجِمّ فَيَغْرَقُ[4]

---

(١) الحاقة /١ .

(٢) الأعراف /١٧٠ .

(٣) الحج /٦٣ .

(٤) من قصيدة لذي الرّمّة يتغزل بها على محبوبته مَيّ . انظر ديوانه /٤٧٩ وهو من شواهد : المقرب لابن عصفور ١/٨٣، والمغنى ٢/٥٥٤، والعيني هامش الخزانة ١/٥٧٨ ، ٤/١٧٨، ٤٤٩، والأشموني ١/١٩٦ ، ٣/١٦ ، والهمع والدرر رقم ٣٢٠ .

وحسر الماء من باب ضرب ونصر : نضب عن موضعه وغار .

ويجم بكسر الجيم وضمها : يكثر .

ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسره.

السابع : العطف بالواو عند هشام وحده نحو : زيد قامت هند وأكرمها .

الثامن : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام .

التاسع : أل النّائبة عن الضّمير في قول طائفة نحو : ﴿ فإنّ الجَنّة هي المأوى ﴾[1] / أي مأواه . [٢/٥٠]

العاشر : كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو : « هِجّيرَي أبي بكر» : ﴿ لا إله إلاّ الله ﴾[2] .

قاعـدة [في عدم جواز تقديم الخبر]

إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجُزْ تقديم الخبر ، لأنه يُشْكِل ويُلْبِس ؛ إذْ كُلّ واحدٍ منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه .

قال ابن يعيش : ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا ممّا لا يظهر فيهما الإعراب ، فإنه لا يجوز نحو ؛ ضرب مُوسى عِيَسى .

---

(١) النازعات /٤١ .

(٢) انظر المغنى ٢/٥٥٥ ، وهجّيري : أي دأبه وشأنه ، وعادته ومعنى الجملة أن عادة أبي بكر وشأنه : وذكره : لا إله إلا الله .

قاعدة

[في الأولى بالحذف : المبتدأ أو الخبر ؟]

قال ابن إياز : إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيّهما أولى ؟

قال الواسطي : الأوْلى كون المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر محطّ الفائدة ومعتمدها .

وقال العبدي في (البرهان) : الأولى كونه الخبر ، لأن الحذف اتساع وتصرّف، وذلك في الخبر دون المبتدأ، إذ الخبر يكون مفرداً جامداً، ومشتقًّا، وجملةً على تشعّب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلّا اسماً مفرداً .

وقال شيخنا : الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدر والأوائل ، مثاله : « فَصَبرٌ جميلٌ »[1] ، أي شأني صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره . ومثله : « طاعةٌ وقولٌ معروفٌ »[2] أي المطلوب منكم طاعةٌ ، أو طاعةٌ أمثل لكم .

قال ابن هشام في (المغني) : ولو عرض ما يوجب التّعيين عمل به كما في : نِعْم الرّجل زيدٌ ، إذ لا يحذف الخبر إلا اذا سدّ شيء مسدّه .

---

(١) يوسف /١٨ .

(٢) محمّد /٢١ .

وجزم كثيرٌ من النحويين في نحو : عَمْرك لَأفْعَلَنّ ، وأيمن الله لَأفعلَنّ بأن المحذوف الخبر .

وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ .

قاعـــدة

[في الأولى بالحذف الأول من الجملة أم الثاني ؟]

قـال ابن هشـام في (المغني) : إذا دار الأمـر بين كـون المحذوف فِعْلاً والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً ، فالثّاني أولى ، لأن المبتدأ عَيْنُ الخبر / ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون [٢/٥١] حذفاً كلا حذف ، فأمّا الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخـرى كقراءة شُعْبـة : ﴿ **يُسَبِّحُ لـه فيها بـالغدو والآصـال رجالٌ** ﴾[١] بفتح الباء ، فإنه يقدّر الفعل ، والموجود فاعـل لا مبتدأ لوقوعه فاعلاً في قراءة مَن كسر الباء ، أو بموضع آخَرَ يُشْبِهُهُ نحو : ﴿ **لئن سَـأَلْتَهم مَنْ خَلَقَهم لَيَقُولُنّ الله** ﴾[٢] . فـلا يقدّر : لَيَقُولُنّ اللهُ خلقهم ، بل خلَقهم الله ؛ لمجيء ذلك في شِبْه هذا الموضع وهـو : ﴿ **لَئِن سـألتهم مَن خَلَق السّمواتِ والأرَض ليقـولُنّ خَلَقَهُنّ العزيـزُ العليمُ** ﴾[٣] .

---

(١) النـور/ ٣٦ هي قراءة شعبـة، وابن عامـر، وعاصم وأبي عمـرو وآخـرين، انظر معجم القراءات قراءة رقم ٥٨٩٠

(٢) الزخرف /٨٧.

(٣) الزخرف /٩.

وقال ابن النّحاس في (التّعليقة) ؛ إذا تردّد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبراً ، وأضمرنا فعلاً كان إضمار الخبر وحذفه أَوْلى مِنْ إضمار الفعل وحذفه لأن آخر الجملة أولى بالحذف مِنْ أَوّلها ، لأن أولها موضع استجمام وراحة ، وآخرها موضع تَعب ، وطلب استراحة .

[الاختلاف في تنكير المبتدأ]

(فائدة) : قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في تعليقه على (المقرب) : اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النّحاة، فقال ابن السرّاج : المعتبر في الابتداء بالنّكرة حصول الفائدة ، فمتى حصلت الفائدة ، في الكلام جاز الابتداء ، وُجد شيء من الشّرائِط أو لم يُوجَد .

وقال الجرجاني : يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النّفوس في معرفته نحو : « رجلٌ من تميم شاعر أو فارس » فالمجوز عنده شيء واحدٌ ، وهو جهالة بعض النفّوس ذلك ، وما ذكره لا يحصر المواضع .

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون : الضابط في جواز الابتداء بالنّكرة قربها من المعرفة لا غير . وفسّر قربها من المعرفة بأحد شيئين : إما باختصاصها كالنّكرة الموصوفة ، أو بكونها في غاية العموم كقولنا « تَمْرةٌ خيرٌ من جرادة » .

فعلى هذه الضّوابط لا حاجة لنا بتَعْداد الأماكن ، بل نعتبر كلّ ما يرد ، فإن كان جارياً على الضابّط أجزناه ، وإلا منعناه .

وإن سلكنا مسلك تَعَداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول : الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة تنيف على الثّلاثين ، وإن لم أجد أحداً من النحاة بلغ بها زائداً على أربعة وعشرين فيما عَلِمْتُهُ / : [٥٢/٢]

أحدها : أن تكون موصوفة . وهذا تحته نوعان: موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[١] ، وموصوف بصفة مقدّرة كمسألة : السمّن مَنَوان بدرهم ، فإنّ تقديره : منوان منه منه بدرهم ، « ومنه » في موضع الصفّة لِلْمَنَوَيْنِ .

الثالث: أن تكون خَلَفاً من موصوف كقولهم: «ضعيفٌ عاذ بقرملة» أي إنسان ضعيف أو حيوان التجأ إلى ضعيف .

الرابع : مقاربة المعرفة في عدم قبول الألف واللاّم كقولك : أفضل من زيد صاحبك .

الخامس : أن تكون اسم استفهام نحو : من جاءك ؟ .

السادس : اسم شرط نحو : من يأتني أكرمه ؟ .

السابع : كم الخبريّة نحو : كم غلام لي .

---

(١) البقرة / ٢٢١ .

الثامن : أن يكون معنى الكلام التعجب كقولهم : عجبٌ لك .

التاسع : أن يتقدّمها أداة نَفْيٍ نحو : ما رجل قائم .

العاشر : أن يتقدّمها أداة استفهام نحو : أرجل قائم ؟

الحادي عشر : أن يتقدّمها خبرها ظَرْفاً نحو : عندي رجل .

الثاني عشر : أن يتقدّمها خَبَرُها جارًّا ومجروراً نحو : في الدّار رجل .

وينبغي أن يشترط في هذين القِسْمَين أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفةً ، وإلّا فلو قيل: «في دارٍ رجل » لم يجز، وإن كان الخبر مجروراً . وقد تقدّم .

وأجاز الجُزولِيّ والواحِدِيّ في كتابه في (النحو) : تأخيَر الخبر في الظّرف والمجرور على ضعف . نقله عنهما شيخنا .

الثالث عشر : أن يكون فيها معنى الدّعاء نحو : سلامٌ عليكم ، وويلٌ له .

الرابع عشر : أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر كقولهم : «شيء ما جاء بك» ،وقولهم : « شرٌّ أهر ذا ناب »؛ لأنه في معنى النفي أي ما أهر ذا ناب إلا شَرٌّ .

الخامس عشر : أن تكون النّكرة عامّةً نحو قول عمر : « تمرةً

[٥٣/٢] خيرٌ من جَرادةٍ » / ونحو : « مسألةٌ خير من بطالة » .

السادس عشر : أن تكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم نحو : « رجل قائم » في جواب من قال : أرجل قائم أم أمرأة ؟

السابع عشر : أن يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا : النّاس رجلان ، رجل أكرمته ، ورجل أهنته ، وقول امرىء القيس :

٣١٢= فأقبلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَيْنِ فثوبٌ عليّ وثوب أَجُرْ[1]

الثامن عشر : أن تكون معتمدة على لام الابتداء نحو : لَرَجلٌ قائم .

التاسع عشر : أن تكون عاملة نحو : « أُمر بمعروف صدقة » .

العشرون : أن تكون ما التعجبية نحو : « ما أحسن زيداً » ، على رأي سيبويه .

الحادي والعشرون : أن تكون مضافة إضافة محضة نحو : « غلام امرأة خارجٌ » .

(١) لامرىء القيس ، ديوانه / ١١٠ ، وروايته .
فلّما دنوت تسدّيتها فثوباً نسيت وثوباً أجُرْ
وتسديتها : علوتها .
من شواهد : سيبويه ١/٤٤ ، والمحتسب ٢/١٢٤ ، وابن الشجري ١/٩٣ ، ٣٢٦ ، والخزانة ١/١٨٠ ، والمغنى ٢/٥٢٤ ، ٧٠٤، والعيني ١/٥٤٥.

الثاني والعشرون : أن تكون مضافة إضافة غير محضة نحو : « مِثْلُك لا يَفْعَلُ كذا » .

الثالث والعشرون : أن تكون في معنى الموصوفة ، وهو أن تكون مصغّرةً نحو : رُجَيل قائم ، فالتّصغير وصفٌ في المعنى بالصِّغَر .

الرابع والعشرون : أن تكون النّكرة يراد بها واحدٌ مخصوصٌ نحو : ما حُكِيَ أنه لما أسلم عمر بن الخطاب ، قالت قريش صبأ عمر ، فقال أبو جهل : مَهْ رجلٌ اختار لنفسه أمراً فما تريدون . ذكره الجُرجانِيّ في مسائله .

الخامس والعشرون : أن يتقدّم خبرها غير ظرف ولا مجرور ، بل جملة نحو : قام أبوه رجل بشرط أن تكون فيه معرفة أيضاً .

السادس والعشرون : ما دخل عليها إنّ في جواب النّفي نحو قولك : إنّ رجُلاً في الدار ، في جواب من قال : ما رجلٌ في الدّار .

السابع والعشرون : أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو : قائمٌ الزّيدان على رأي الكوفيين والأخفش .

الثامن والعشرون : أن تكون معتمدة على واو الحال كقوله / تعالى ﴿ وطائفةٌ قد أَهَمَّتْهُم أَنْفُسُهُم ﴾[1] [٢/٥٤]

(١) آل عمران /١٥٤ .

التاسع والعشرون : أن تكون معطوفةً على نكرة قد وُجِدِ فيها شيءٌ من شروط الابتداء بالنّكرة ، فَصُيِّرتْ مُبتدأة كقول الشاعر :

٣١٣= * عِنْدي اصطبارٌ وَشَكْوى عِنْد قَاتِلَتِي[١] *

الثلاثون : أن يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى : ﴿ طاعةٌ وَقَوْلٌ معروفٌ ﴾[٢] على أحد الوجهين .

الحادي والثلاثون : أن تلي « لولا » كقول الشاعر :

٣١٤ * لَولا اصْطبار لأودي كُلُّ ذي مِقَةٍ[٣] *

الثاني والثلاون : أن تلي فاء الجزاء نحو قولهم في المثل :

« إنْ مَضَى غَيْرٌ فَغَيْرٌ في الرِّباط »

قال : فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة ، ولا أدّعي الإحاطة فلعلّ غيري يقف على ما لم أقف

---

(١) تمامه :

* فهل بأعجَبَ من هذا امْرُؤ سَمِعَا *

قائله مجهول . من شواهد المغنى ٢/٥٢١ .

(٢) محمد /٢١ .

(٣) تمامه :

* لما استقلّت مطاياهُنّ بالظَّعَنِ *

قائله مجهول .

وهو من شواهد : أوضح المسالك رقم ٧٠، وابن عقيل ١/٩٩ والهمع والدرر رقم ٣٢٥ .

عليه، ويهتدي إلى ما لم أهتد إليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها إلى ما ذكرته راجياً ثواب الله عز وجلّ إن شاء الله تعالى . انتهى كلام ابن النّحاس .

ثم رأيت بعد ذلك مؤلّفاً لبعض المتأخرين ، قال فيه : قد تتبع النّحاة مسوّغات الابتداء بالنّكرة . وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين قال : وقد أنهيتها بعون الله إلى نيف وأربعين ، فذكر الاثنين والثّلاثين التي ذكرها ابن النّحاس ، وزاد .

أن تكون معطوفةً على معرفة كقولك : زيدٌ ورجلٌ قائمان فرجل نكرة جاز الابتداء . بها لعطفها على معرفة .

وأن تلي إذا الفجائية .

وأن تقع جواباً كقولك : درهم ، في جواب : ما عندك ؟ أيْ درهم عندي .

وأن تكون محصورةً نحو : إنما في الدار رجلٌ .

وان تكون للمفاجأة ، . قاله ابن الطّراوة ، ومثله بقولهم : « شيءٌ ما جاء بك » .وجعل منه المثل : « ليس عبد بأخ لك » . وهذه زيادة غريبة .

وأن يؤتى بها للمناقضة كقولك : رجل قام لِمَن زعم أنّ امرأة قامت .

وأن يقصد بها الأمر كقوله تعالى : ﴿ وصيةً لأزواجهم ﴾[١] على قراءة الرّفع .

[٢/٥٥] وأن يُفِيد خبرُها / نحو : ديناران أخذا من المأخوذ منه درهمان »[٢] ، و « إنسان صبر على الجوع عشرين يوماً ثم سار أربعة برد[٣] في يومه » .

وأن يتقدّم معمول خبرها نحو : في دراهمك ألف بيض » ، على أن يكون « بيض » خبراً

وأن تكون النّكرة لا تراد لعينها كقول امرىء القيس :

٣١٥=* مُرَسَّعةٌ بَيْن أرساغه[٤] *

(١) البقرة / ٢٤٠ : وهي قراءة نافع ، وابن كثير ، والنسائي ، وأبي جعفر وآخرين . انظر مراجع هذه القراءة في معجم القراءات قراءة رقم ٧٢٥ .

(٢) في ط فقط : ديناران أخذا من المأخوذ منه درهمان » بزيادة : « منه » وفي نسخة المتحف البريطاني : « أخذ » بدون ألف . وفي بقية النسخ : « ديناران أخذا من المأخوذ درهمان ، وعبارة ط أوضح .

(٣) جمع بريد ، وهو اثنا عشر ميلاً .

(٤) تمامه :

* به عَسَمٌ يبتغي أرنبا *

من قصيدة مطلعها في الديوان / ٧٤ .

أيا هِندُ لا تنكِحي بوهةً عليه عقيقَتُهُ أَحْسَبَا*

والبوهة: البومة العظيمة. وتضرب مثلاً للرجل الضعيف الذي لا عقل له . والأحسب : الذي ابيض جلده من مرض ألم به والمرسّعة كما في اللسان : المعاذة (أي التميمة) وهو أن يؤخذ سير فيُخرق فيُدخِل فيه سير ، فيجعل في ارساغه دفعاً للعين . وكان حمقى العرب في الجاهلية

لأنه لا يريد مرسعة دون مرسّعة . وهذا عموم البدل ، وقد تقدّم عموم الشمول . انتهى

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم ـ رحمه الله تعالى :

اذا ما جعلت الاسمَ مبتدأً فَقُل ... بتعريفهِ إلّا مواضِعَ نُكِّرا
بها وهي إن عُدّت ثلاثون بعدها ... ثلاثتها فأحْفَظْ لكي تتمهّرا
ومرجعها لاثنين منها فَقُلْ هما ... خصوصٌ وتعميمٌ أفاد وأثّرا
فأوّلها الموصوف والوصفُ والّذي ... عن النّفي واستفهامُه[1] قد تأخّرا
كذاك اسم الاستفهام والشّرط والّذي ... أضيف وما قد عَمّ أو جا منكّرا
كقولك دينار لديّ لقائل ... أعندك دينارٌ فكن متبصّرا
كذا كَمْ لإخبار وما ليس قابلاً ... لألْ وكذا ما كان في الحَصْر قد جَرى
وما جاء دعاء أو غدا عاملاً وما ... له سوغ التّفصيل أن يتنكّرا
وما بعد واو الحال جاء وفا الجَزَا ... ولولا وما كالفعل أو جا مُصّغرا
وما إن يتلو في جواب الّذي نفي ... وما كان معطوفاً على ما تَنَكّرا
وساغ ومخصوصاً غدا وجواب ذي ... سُؤالٍ بأمْ والهمز فاخبر لتخبرا

يعلقون كعب الأرب في الرجل كالمعاذة ، ويزعمون أنّ من علّقه لم تضره عين ولا سِحْر ، ولا آفة ، لأن الجن تمتطى الثعالب والظباء والقنافذ ، وتجتنب الأرانب لمكان الحيض .

ورواية اللسان : « رسع » : * مرسّعةً وسط أرفاغه *

والعسَم : يبس في مفصل الرسغ تعوّجّ منه اليد أو القدم . وهو من شواهد : العيني ١/٥٤٦ ، والأشموني ١/٢٠٨ .

(١) في نسخة المتحف البريطاني : « واستفهامها » بدل : « استفهامه » .

وما قدمت أخباره وهي جملة　　وما نحو ما أسخاه في القَرّ بالقِرَا
كذا ما ولى لام ابتداء وما غدا　　عن الظّرف والمجرور أيضاً مُؤخّرا
وما كان في معنى التّعجّب أو تلا　　إذَا بِفُجاءة فاحْوِها تَحْوِ جَوْهرا

[فائدة في : راكب الناقة طليحَان]

(فائدة) : في (تذكرة) التاج بن مكتوم قالوا :«راكب النّاقة طليحان» وفيه ثلاثة أقوال : قيل : تقديره : أحد طليحين ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف .

وقيل التقدير : راكب الناقة والنّاقة طليحان .

وقيل : التقدير راكب الناقة طليحٌ وهما طليحان ، وفيه حذف خبر، وحذف مبتدأ . انتهى / . [٥٦/٢]